

لم تغب أزمة اليورو والتخبط المالي والاقتصادي الذي تعيشه اليونان وباقي أوروبا، عن الصحافة الأميركية. بعضها تناول أسباب هذه الأزمة وطرح حلوله الخاصة لها من وجهة نظر متفرج بعيد، لكن بعض

كرة المقاطعة والفضاء العربي

حسام كنفاني

... وأخيراً لجأت السلطة الفلسطينية إلى السلاح. ليس السلاح بمفهومه العسكري، الذي أخرجه السلطة من المعادلة، لكنه سلاح لا يقل أهمية في الوقت الراهن. على الأقل لإظهار أن للفلسطينيين خيارات أخرى للتعاظم مع الإسرائيليين غير الانتظار على أعتاب طاوولات المفاوضات، أو «المقاومة السلمية» الموسمية، التي ابتكرت أخيراً لبث بعض الحراك في الشارع الفلسطيني وتنفيذ بعض الغليان المرتبط بفشل الرهان السلمي.

من هذا المنطلق يمكن النظر إلى قرار السلطة الفلسطينية مقاطعة منتجات المستوطنات ومنع العمل فيها على أنه «قرار ثوري» قد يكون الأجرأ والأهم منذ تولي الرئيس محمود عباس مقاليد الحكم. والحديث هنا عن قرار يصب في خدمة صراع الفلسطينيين مع إسرائيل. على عكس قرارات الداخل الكثيرة، «الثورية» أيضاً لكن بمعنى معاكس.

القرار جاء متأخراً، لكن الأمر أفضل من ألا يأتي أبداً. فالعديد من الدول الأوروبية كانت قد سبقت السلطة إلى مثل هذا القرار، عندما حظرت استيراد أي بضائع تنتج في المستوطنات الإسرائيلية.

القرار اليوم بحاجة إلى سند وإجراءات احتوائية لتداعيات محتملة على الداخل الفلسطيني، في الضفة الغربية خصوصاً. إجراءات تتوزع على أكثر من صعيد، اقتصادي وسياسي.

قد يكون السياسي اليوم هو الأكثر إلحاحاً، بعدما بدأت أصوات الاعتراض الإسرائيلية ترتفع في مواجهة «العمل العدائي» المتمثل بقرار حظر العمل في المستوطنات ومنع استيراد بضائعها. الأصوات قد لا تبقى إسرائيلية، فمن المؤكد أن الولايات المتحدة ستدخل على خط الأزمة، وربما ستضع القرار في خانة «الاستفزاز» الذي تحمل واشنطن لواء منعه في الأونة الأخيرة، وتحذر من تأثيراته على «المفاوضات غير المباشرة» التي لم تنطلق بعد.

ولا شك بأن القرار سيكون على طاولة أبو مازن والمبعوث الأميركي جورج ميتشل الذي بدأ أولى جولات «مفاوضات التقارب». القرار سيكون اختباراً جديداً للرئيس الفلسطيني وقدرته على مواجهة الضغوط. التجارب السابقة غير مشجعة، لكن لا بد من إخراج القرار من حيزه الرسمي إلى المستوى الشعبي، على الأقل ظاهرياً، ولا سيما أن السير في التطبيق الجدي، كما هو قائم حالياً، من شأنه أن يحمل الكثير من التأثيرات في التفاوض والعلاقة مع إسرائيل.

من المعلوم بالنسبة للكثيرين أن المستوطنات لم تقم إلا على أكتاف العمال الفلسطينيين، والمصانع فيها لا تنتج إلا بفعل جهود العمال الفلسطينيين، الذين يدفعهم اليأس إلى التوجه إلى العدو للبحث عن لقمة العيش. الكثيرون منهم يأخذون من مسؤولي السلطة الفلسطينية أمثلة تحتذي، إذ إن بعض هؤلاء المسؤولين على تماس مباشر مع «صناعة المستوطنات» عبر توريد الحجارة والأخشاب والحديد وحتى العمال.

ولا شك بأن تصنيف إسرائيل للقرار في خانة «العمل العدائي»، نابع من الإحساس بمدى فداحة تهديده الوجود الاستيطاني عامة في الضفة الغربية. تهديد اقتصادي وسياسي، بما أن بديل العمال الفلسطينيين الذين يعدون يداً عاملة رخيصة ومتوافرة، هم العمال الآسيويون، ولا سيما التايلانديين، الذين يرتبون تكلفة عالية على أصحاب المصانع والشركات، إضافة إلى الحكومة في مساعيها للتوسع المعماري، كما أن حظر استيراد منتجات المستوطنات إلى الضفة يفقد هذه البضائع سوقاً واسعة، ويهدد استمراريتها أيضاً. وهو ما تنظر إليه الحكومة الصهيونية بقلق، ولا سيما بعدما خسرت في السابق مصانع في شمال فلسطين المحتلة بعد حرب تموز 2006.

الاستمرارية في هذا القرار محورية وحيوية، لكنها تحتاج إلى إجراءات عاجلة على الصعيد الفلسطيني، فالأحكام الجنائية بحق العاملين في المستوطنات أو المستوردين من مصانعها، ليست هي الحل الوحيد. لا بد من بدائل سريعة لآلاف العمال الذين سيؤدي التزامهم بالقرار إلى قطع أرزاقهم وتهديد لقمة عيشهم.

السلطة أمرت المصانع الفلسطينية والمؤسسات الحكومية باستيعاب هؤلاء العمال. قرار قد يكون صورياً، على اعتبار أن الأزمة المالية التي ترزح تحتها السلطة الفلسطينية غير خافية على أحد، وهي عجزت أكثر من مرة عن تأمين الرواتب الشهرية لعمالها الحاليين. وحتى المصانع الفلسطينية قد لا تكون قادرة على تحمّل المزيد من اليد العاملة، المهتدة أساساً بالصرف.

استمرارية القرار تستوجب توجّهاً سريعاً إلى الفضاء العربي. عنوان القرار يستحق جدّاً الدعم أكثر من العناوين الهلامية الأخرى التي لا يدرى أحد أين تتوجه أموالها إذا وصلت، على غرار «دعم الوجود الفلسطيني» أو «منع تهويد القدس»، وغيرهما من العناوين الفضفاضة التي لا تحمل أي آلية تطبيق.

المعضلة عادة تكون في عدم ثقة الطرف الداعم بالطرف المدعوم، وخصوصاً إذا كان السلطة الفلسطينية الفارقة في بحر واضح من الفساد. لكن العنوان الجديد واضح، ومن الممكن أن يكون تحت إشراف عربي مباشر عبر الاستثمار في الضفة الغربية وضع إنتاج فلسطيني وعربي يغني عن منتجات المستوطنات، ويوفر فرص العمل للآلاف.

اليد العاملة متوافرة والسوق أيضاً، الأموال هنا هي العنصر المفقود الذي من الممكن تأمينه عربياً. لو طبّق هذا الأمر جدياً، فربما هي المرة الأولى التي تكون الأموال العربية مفيدة في الصراع، وهي التي كانت لسنوات وسيلة مناكفات وترزكية للخلافات. كرة مقاطعة منتجات المستوطنات ليست فلسطينية فقط، فهي ستسقط سريعاً من دون سند، فلا بد من تلقفها سريعاً.

لسنا اليونان

بول كروغمان*

إنها رياح سيئة لا تأتي بالخير على أحد، والأزمة في اليونان جعلت بعض الأشخاص، وهم الذين عارضوا قانون الرعاية الصحية، وينتظرون عذراً لتفكيك الضمان الاجتماعي، سعداء جداً جداً. أينما نظرت، هناك افتتاحيات وتعليقات، بعضها يدعي الصحافة الموضوعية، جازماً بأن اليونان اليوم هي أميركا عداً إذا لم نتخل عن كل هذا الهراء، عن رعاية من هم بحاجة إلى العناية.

لكن الحقيقة هي أن أميركا ليست اليونان، وفي كل الأحوال فإن الرسالة الآتية من اليونان ليست هي ما يريد هؤلاء الناس أن يوهمونا به.

إذاً، كيف يمكن مقارنة أميركا واليونان؟ كانت الدولتان تعانين أخيراً عجزاً كبيراً في موازنتيهما، ويمكن مقارنتهما عبر النسب المثوية للنتائج الإجمالي المحلي لكل منهما. لكن إذا فصلنا بعضهما عن بعض، ودرنا كل حالة على حدة، فسنرى أن الفائدة على سندات خزينة الحكومة اليونانية أكبر بمرتين من النسبة المفروضة على تلك الأميركية، لأن المستثمرين يرون مخاطر أكبر ستجبر اليونان على التخلف عن سداد ديونها في نهاية المطاف. في المقابل، لا يرى هؤلاء أي خطر إطلاقاً في أن تقوم أميركا بالفعل نفسه.

لماذا؟

الإجابة الوحيدة هي أنه لدينا مستوى منخفض من الدين، وهو مبلغ تملكه على عكس الاقتراض الجديد، المرتبط بالنتائج الإجمالي المحلي. والصحيح هو أن ديننا

علينا أن نتجاهل أولئك الذين يحاولون استغلال الأزمات أينما كان، لتفكيك دولة الرعاية

يجب أن يكون أقل من ذلك بكثير. كنا سنحتل مرتبة أفضل للتعامل مع الطوارئ الحالية لو لم تبعثر كل هذه الأموال على الاقتطاعات الضريبية للأغنياء، وعلى حرب غير مموله، لكن كنا سندخل الأزمة بطريقة أفضل من اليونانيين.

إلا أن الأمر الأهم هو أن لدينا طريقاً واضحاً للتعاظم الاقتصادي، في الوقت الذي لا يملك فيه اليونانيون هذا الخيار.

يكبر الاقتصاد الأميركي باستمرار منذ الصيف المنصرم، وذلك بسبب رزمة التحفيز المالي والسياسات التوسعية التي اتبعتها إدارة الاحتياطي الفدرالي. أتمنى لو أن النمو كان أسرع، لكنه في النهاية ينتج زيادات في الوظائف، ويظهر الأمر جلياً في العائدات. نحن الآن على وشك مطابقة توقعات مكتب الموازنة في الكونغرس، التي تقول إنه سيكون هناك زيادات مهمة في العائدات الضريبية. إذا وضعنا هذه التوقعات مع سياسات إدارة أوباما، فستوحي لنا بتراجع كبير في عجز الموازنة في السنوات المقبلة.

على العكس، تبدو اليونان عالققة في فخ. خلال السنوات الجيدة، حين كان رأس المال يتدفق، تنامت الكلفة والأسعار اليونانية كثيراً مقارنة بباقي أوروبا. لو كانت اليونان لا تزال تملك عملتها الخاصة، لاستطاعت إعادة التنافسية عبر خفض قيمة العملة، لكن، بما أنها لا تملك عملتها الخاصة، وبما أنه لا تزال فكرة مغادرة منطقة اليورو غير واردة إطلاقاً، تواجه اليونان سنوات من الانكماش الطاحن ونمواً منخفضاً قد يصل إلى صفر في المئة. إذاً، السبيل الوحيد لخفض العجز هو عبر الاقتطاعات الكبيرة من الموازنة، وينساعل المستثمرون إذا كانت هذه



الاقتطاعات ستحصل فعلاً.

ومن المجدي أن نذكر أن بريطانيا التي هي اليوم في وضع مالي أسوأ منا، ولكنها عكس اليونان لم تعتمد اليورو كعملة لها، لذا تبقى قادرة على الاقتراض بفوائد منخفضة نسبياً. يبدو أن امتلاك الدولة عملتها الخاصة يمثل فارقاً كبيراً.

باختصار، نحن لسنا اليونان. قد نكون حالياً نعاني عجزاً بنسبة كبيرة، لكن وضعنا الاقتصادي، وبالتالي مستقبلنا المالي، أفضل بكثير.

بعدما قلنا ذلك، نحن نعاني مشكلة مع الموازنة منذ وقت طويل. لكن ما هي جذور هذه المشكلة؟ الجملة الاعتيادية التي نسمعها هي «نحن نطلب أكثر مما نحن مستعدون لدفعه»، لكن هذه العبارة مضللة كثيراً.

أولاً، من هم الـ«نحن» الذين يتحدث عنهم الناس؟ تذكرنا أن الدفع باتجاه خفض الضرائب أفاد أقلية صغيرة من الأميركيين: 39 في المئة من الاستفادة من الخفضات الضريبية التي اقترها بوش دائمة، ستصب في مصلحة أغنى واحد في المئة من الشعب.

وتذكرنا أيضاً أن الضرائب تراجع لتصبح خلف الإنفاق. ويعود ذلك جزئياً إلى استراتيجية سياسية مقصودة، وهي

الزخار
تأسست عام 1953
تصدر مع شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
انسجي الحاج

مدير التحرير خالد صافية ■ سكرتير التحرير حسنة الزين ■ مجلس التحرير
عربيات دوليات إيلي شلهوب، ثقافة ييار ابي صعب، مجتمع ضحك شمس،
رياضة علي صفا، عدك عمر نشابة، اقتصاد محمد زبيب
المدير الفني اميل منعم

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول ابراهيم الامين
المكاتب بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق
السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب. 5963/113 ■
www.al-akhbar.com

الإعلانات Tree Ad 01/611115 03/252224
التوزيع شركة اللواتك 01/666314-15 03/828381